الاستثمار في الثقافة

(بحوث علمية محكَّمة)

لوحة الغلاف للفنانة التشكيلية منال الفارسي

مشروع البرنامج الوطني لدعم الكتاب

الأُسس الاستِراتيجيّة لاستثمار التُّرَاث الثقافيّ في التنميّة السِّيَاحِيّة وتعزيز النواحي الثقافيّة : منْظُور اقتصادي

ياسر هاشم عماد الهياجي

باحث دكتوراه - كلية السِّيَاحة والآثار – جامعة الملك سعود - الرياض

مدرس مساعد - جامعة إب – اليمن

yasseralhiagi@gmail.com

الملخص:

التُّرَاث هو الثَّقَافَة أو العناصر الثقافيّة التي تناقلتها الأجيال عبر الزمن، وعنيت به المجتمعات بمؤسساتها وأفرادها؛ ولأهميته ازداد الاهتمام العالميّ به في القرن العشرين، على مستوى سن القوانين المتعلقة بإدارته وحمايته؛ وتوظيفه في برامج التنميّة الاقتصاديّة. فضلاً عن بروز مصطلح اقتصاديات التُّرَاث، والاستفادة منه في تحقيق استدامه مالية على المدى البعيد؛ لكونه يُشكِّل ثروة وطنية للأجيال وعليهم حمايته والحفاظ عليه.

إن الاستثمار في الموارد التُّرَاثية والثقافيّة له تأثيرات اقتصاديّة؛ من حيث النفقات المباشرة، والوظائف الجديدة، والعائدات الإضافية؛ ولهذا أصبح يُنظر إلى التُّرَاث كرأسمال اجتماعي ثقافيّ متجدد ينبغي وضعه ضمن السياسات العامة للتنميّة؛ لتحقيق العائد الاستثماري المنشود، في ظل توجه كثير من البلدان إلى تحويل هذه الموارد الثقافيّة إلى مصادر جذبٍ سياحيّ؛ لكونها أساساً للاستثمار، ومقوِّماً أساسياً للسِّيَاحة الثقافيّة المرتبطة بمكونات التُّرَاث الثقافيّ التي أصبحت تستهوي نسبة كبيرة من الزُّوَّار والسُّياح؛ وهذا ما كشفته بعض تجارب الاستثمار السِّيَاحِيّ لدول إقليمية وعالميّة.

يهدِف هذا البَحْث - الذي اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي - إلى دراسة

مكونات التُّرَاث الثقافيّ وبيان كيفية استثماره في النشاط السِّيَاحِيّ من منْظُور اقتصادي، والتعرُّف على الأساليب الاقتصاديّة في التعامل مع الموارد التُّرَاثية كمشروعات ذات جدوى استثمارية، ودور المجتمعات المحليّة في استثمار التُّرَاث الثقافيّ.

ويسعى البحث إلى تقديم استِراتِيجيّة مقترحة لاستثمار التُّرَاث الثقافيّ وتوظيفه في التنميّةالسِّيَاحِيّة وتعزيز النواحي الثقافيّة والقيم الاجتِماعِيّة وفق أُسُسْ ومعايير علميّة تَحتَرِم القِيَمة الحضاريّة للموارد التُّرَاثيِّة، والاستفادة منها في الأغراض السِّيَاحِيّة المُلائِمة بطريقة تضمن حمايتها والارتِقاء بها، مع مُراعَاة البُعد الاجتماعي للسُكَّان ومُتطَلَّبات المُجتَمعات المحليّة، والاعتِبَارات البيئيّة، وخلق فُرص اقتصاديّة تُسهِم في تنميّة المُجتَمعات المحليّة.

الكلمات المفتاحِيِّة: الاستثمار – التنميّةالسِّيَاحِيّة - الاستِراتِيجيّة - التوظيف السِّيَاحِيّ - التُّرَاث الثقافيّ.

المقدمة

يُعدُّ التُّرَاث الثقافيّ على اختلاف أنواعه وأشكاله هوية المجتمع الحضاريّة، ودليلاً على عراقته وأصالته بكل ما يحمله من تنوع ثقافيّ وعلمي وتاريخي وفني، بعد أن كان في يومٍ ما تعبيراً حياً عن متطلبات السكان لمعيشتهم وفلسفتهم، وما تضمنته هذه الفلسفة من تقاليد ومعتقدات تجلّت في كل مناحي الحياة الثقافيّة والاجتِماعيّة والمِعْمارية والعُمْرَانيّة. ولذا فإن للتُّرَاث قيمة حضاريّة ينبغي المحافظة عليها، وهو في الوقت ذاته نقطة جذب مهمة يمكن أن تكون مصدر عائد اقتصادي وداعم لتوطين التنميّة وتحقيق الاستقرار.

لقد أصبح يُنظر إلى التُّرَاث كركيزة أساسية في اقتصاد العديد من الدول إذ أنه من الموارد المهمة التي تقوم حولها صناعة السياحة، وأهم مورد من موارد المجتمع من خلال عملية التنميّة التي أصبح التُّرَاث الثقافيّ يمثل جزءاً لا يتجزأ منها في أي مجتمع يمتلك رصيداً منه. ولهذا أصبحت كثير من الدول تسعى سعياً حثيثاً لتعظيم العائد من التُّرَاث الثقافيّ في عملية التنميّة الاجتِماعيّة والاقتصاديّة كرافد مهم من روافد الاقتصاد الوطني(الكيتاني، 2010: 74).وقد أكد مؤتمر مانيلا عام 1980م أن تأهيل المواقع التُّرَاثيّة ضرورة مُلحّة لا سيما وأن التأهيل لا يقتصر بكونه وسيلة فاعلة لاحتواء متطلبات ورغبات الحركة السِّيَاحِيّة الدوليّة فحسب، بل لكونه وسيلة لحِماية المواقع التُّرَاثية وصيانةالمباني التاريخيّة، وتحقيق التناغم والتناسق بين سياسة الحفاظ من جهة وحاجات الحركة السِّيَاحِيّة من جهةٍ أخرى (عنيزان وعنيزان، 2014: 346). ولذلك يُعدُّ الالتفات إلى التُّرَاث والعناية به أولوية بحثية عاجلة، وبالأخص في علاقته بقضايا تلامس الواقع، وليس هناك واقع على ما نعتقد أهم من الواقع التنموي من طبيعة العلاقة القائمة بين التُّرَاث والتنميّة بما فيها التنميّةالسِّيَاحِيّةوالثقافيّة.

إن التُّرَاث الثقافيّ والتنميّة رديفان متكاملان ومتلازمان لا يمكن الفصل بينهما ويُشكِّلان وحدة ثقافيّة اقتصاديّة تزيد من أدائهما وتفعل دورهما في خدمة التنميّة الاجتِماعيّة والاقتصاديّة للمجتمع. ذلك أن التُّرَاث الثقافيّ يُشكِّل طاقة كامنة، وقوة دافعة للتنميّة الاقتصاديّة يمكن استغلالها ثقافيّاً وسياحياً، بوصفه من أهم روافد السِّيَاحةالثقافيّة Cultural Tourism ذات الارتباط الوثيق بالتُّرَاث بشقيه المادي والروحي؛ نظراً للعلاقة الوطيدة بينهما في إظهار ثقافة الحضارات المتعاقبة لذاكرة الشعوب واستنباط المعلومات من خلال ارتياد أفراد المجتمعات المختلفة لمواقع التراث

الثقافيّ. وبغية التوصل إلى الأهداف المتوخاة من هذه الدِّراسة، فقد تضمنت المحاور الرئيسة الآتية:

المحور الأول: التُّرَاث الثقافيّ: المفهوم والأنواع.

المحور الثاني: التنميّةالسِّيَاحِيّة.

المحور الثالث: الاستثمار في التُّرَاث الثقافيّ.

المحور الرابع: الاستراتيجية المقترحة لاستثمار التُّرَاث الثقافيّ في التنميّةالسِّيَاحِيّة

مشكلة الدِّراسة

يُجسِدالتُّرَاث ثقافة تشمل الفرد والجماعة والمجتمع والأمة، فهو بمجمله المُعبِّر الصادق عن الإنجازات الفكرية والثقافيّة والحضاريّة، كما يتم الاهتمام بالتُّرَاث الثقافيّ بوصفه أهم مُحرِّك لتحقيق التنميّة الاقتصاديّة للمجتمعات، ولكنه في الواقع يعاني من التدهور والاهمال، وقد برزت المشكلة البحثية نتيجة عدم وجود معرفة كافية حول مفهوم الاستثمار وأُسسه وتطبيقاته في مواقع التُّرَاث الثقافيّ.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، التي يمكن إيجازها في الآتي:

- تقديم طرح فكري فيما يتعلق بعملية الاستثمار في مواقع التُّرَاث الثقافيّ، وإبرازها كركيزة لدعم عمليات التنميّة بهذه المواقع.
- دراسة العلاقة بين الاستثمار والتُّرَاث الثقافيّ من جهة، وبين التُّرَاث والتنميّةالسِّيَاحِيّة من جهةٍ أخرى.
- التعرف على أُسُسْ ومعايير الاستثمار والتوظيف السياحي في مواقع التُّرَاث الثقافيّ.
- إبراز دور القطاع الخاص في استثمار التُّرَاث الثقافيّ.
- التعرف على الآثار الإيجابية المترتبة من جراء إعادة توظيف المباني التُّرَاثية واستثمارها لخدمة السياحة والحفاظ على القيمة التُّرَاثية والمِعْمارية.
- وضع استراتيجية مقترحة لاستثمار التُّرَاث الثقافيّ وتوظيفه في التنميّةالسِّيَاحِيّة وتعزيز النواحي الثقافيّة والقيم الاجتِماعِيّة.

أهمَّية البحث:

يكتسب البحث أهميته من أهمَّية الموضوع الذي يتناوله، حيث يمثل التُّرَاث الثقافيّ جانباً هاماً في حياة الشعوب والأمم، وموضوع تنميته والمحافظة عليه يحتاج إلى المزيد من الاهتمام والعناية؛ لما فيه من حماية وحفاظ على مكتسبات الأُمة وتُّرَاثها في ظل ما يتعرض له من دمار بفعل الأنشطة البشرية التي طمست معالمه، وهددت بقاءه كإرث إنساني حضاريّ.

كما تكمن أهمِّية البحث في الكشف عن الدور الذي يؤديه التُّرَاث الثقافيّ في تطوير وتنميّة السِّيَاحة، والرؤى التي يمكن طرحها لاستثمار التُّرَاث الثقافيّ وتوظيفه في التنميّةالسِّيَاحِيّة وتعزيز النواحي الثقافيّة والقيم الاجتِماعِيّة.

منهج الدِّراسة:

في إطار المشكلة البحثية المطروحة والأهداف المرجوة فإن البحث يعتمد بصورة أساسية على المنهج الوصفي التحليل (Descriptive and analytical Method)؛ نظراً لمناسبته لطبيعة الدِّراسة، من خلال وصف الحقائق الراهنة المتعلقة بأهمِّية التُّرَاث الثقافيّ، واستشراف الآثار المترتبة على التوظيف السياحي للتُّرَاث في تحسين الجوانب الاقتصاديّة للمجتمعات المحليّة، وتحليل دوره في تعزيز التنميّةالسِّيَاحِيّة والنشاط الاقتصادي، ودور المجتمعات المحليّة في استثمار التُّرَاث الثقافيّ.

المحور الأول: التُّرَاث الثقافيّ: المفهوم والأنواع:

لا يوجد هناك تعريف خاص بالتُّرَاث، فالتُّرَاث في معاجم اللغة العربية وفي الأدب العلمي العربي هو ما ورثناه عن الأجداد، وأصلها من مادة (ورث) التي تدور حول "ما يتركه الإنسان لمن بعده"، أي ما آل إلى الوارث من أشياء عن الأسلاف سواءً كانت مفاهيم وأفكاراً ومعتقدات وقيماً أو تقاليد، وأوضاعاً عُمْرَانيّة، كل ذلك وما شابهه هو إرث جماعة لمن يأتي بعدها، فيكون شاهداً على نظرتها للحياة وموقفها منه (الشوابكة، 2010: 10). فالتُّرَاث هو كل ما صار إلى الوارث، أو الموروث عن الأسلاف من أشياء ذات قيمة، وسمات أصيلة، كما أنه مجموعة الآراء، والأنماط، والعادات الحضاريّة المتنقلة من جيل إلى أخر (نور الدين، 2010: 707). وعرفته منظمة

ICOMOS[1] بأنه مفهوم واسع يتضمن كلاً من البيئة الطبيعية والثقافيّة، وهو يشمل المواقع الطبيعية والأماكن التاريخية، والمواقع والبيئات المبنية، بالإضافة إلى الممارسات الثقافيّة القديمة والمستمرة، والتجارب المعرفية الحية (اللحام، 2007: 31).

إن التُّرَاث هو ذاكرة الأمة ومرآتها عبر الأزمان بكل ما فيها من أحداث تمت على مرّ التاريخ، وتأثرت بالظروف الاقتصاديّة، والاجتِماعِيّة، والثقافيّة، والمكانية، والعُمْرَانيّة المكونة للمقومات الحضاريّة للإنسان بما فيها من تغيرات شكّلت شخصية الأمة وهويتها. فالتُّرَاث عملية اجتِماعِيّة تنتقل من خلالها عناصر التُّرَاث الثقافيّ من جيل إلى جيل عن طريق الاتصال والتواصل، ويقترب هذا المفهوم للتُّرَاث من مفهوم الثقافة، ذلك أن التُّرَاث يشير إلى الرواسب التي انتقلت من جيل إلى جيل وظلّت باقية في المجتمع.وهو السجل الكامل للنشاط الإنساني في مجتمع ما على مدى زمني طويل، الذي حفظ مجمل الأنشطة الإنسانية في الذاكرة الجماعية لشعب من الشعوب بحيث تعكس نفسها في حاضر الأمة تفكيراً، وسلوكاً. والتُّرَاث في معناه الاصطلاحي العام هو كل ما أثمره العقلُ البشري في مختلف مناحي الحياة الفكرية والمادية والمعنوية، وذلك من خلال التفاعل والحراك الفكري والاجتماعي، وصار ميراثًا للأبناء من الآباء، سواء ميراثًا عُمْرَانيّا وماديًّا، أم كان لغةً وفكرًا، أو عادات وتقاليد، أو تجارب وخبرات، أو علاقات اجتِماعِيّة..... إلخ.

أنواع التُّرَاث الثقافيّ:

في إطار الاهتمام بدراسة التُّرَاث الثقافيّ بغرض حمايته قامت المنظمات والهيئات المختصة ومن أبرزها منظمة اليونسكو(UNESCO)، بتصنيف التُّرَاث الثقافيّ لعدة أقسام كما في (الشكل رقم1)، والتي نستعرضها في الآتي.

[1] منظمة الايكوموس ICOMOS هي منظمة دولية غير حكومية منبثقة عن منظمة اليونسكو تُعنى بالحفاظ على التراث المعماري حول العالم.

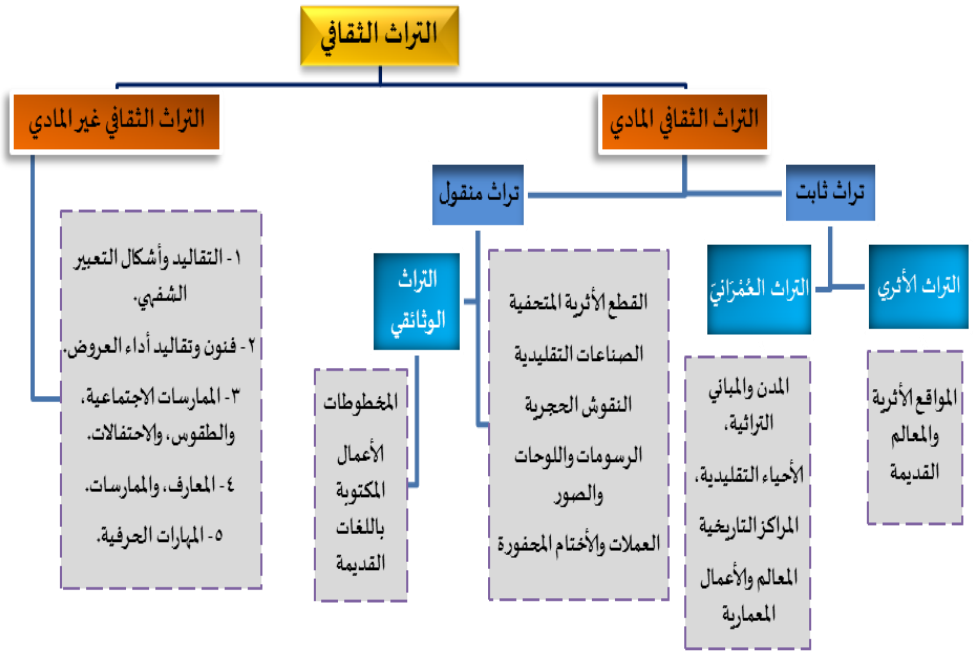

شكل (1) يوضح أشكال وأنواع التُّرَاث الثقافيّ (الباحث)

التُّرَاث الثقافيّ المادي:

يشمل التُّرَاث الثقافيّ المادي، القطع الأثرية، والمعالم، والمباني، والأعمال، واللوحات الفنية، والزخارف، ويُمكِنْ تقسيمه إلى:

تُرَاث ثابت: كالمباني، والمواقع الأثرية، والنقوش، والرسوم الصخرية، والمتاحف، والمراكز التاريخيّة، التُّرَاث العُمْرَانيّ والمِعْمَاري، كما يشمل على آثار الأنشطة الإنسانية كافة الموجودة ضمن المواقع الأثرية مع كل ما تحتويه من مواد ثقافيّة منقولة (Hewison, 1987: 29).

تُرَاث منقول: كالقطع الأثرية المتحفية، والعُملات، والأختام المحفورة، واللوحات، والرسوم، والصور المنحوتة، أو المنقوشة، والمخطوطات، والطوابع، ويشمل إلى جانب ذلك التُّرَاث الوثائقيDocumental Heritage الذي يُمثِل نسبة كبيرة من التُّرَاث الثقافيّ، ويرسم صورة للتطور الفكري للمجتمع الإنساني. كمايضم كافة الأعمال سواء المكتوبة، أو المطبوعة بمختلف اللغات كما هو الحال في المخطوطات.

التُّرَاث الثقافيّ غير المادي:

يُقصد به مُجمل الإبداعات الثقافيّة سواء التقليدية، أم الشعبية المنبثقة عن جماعة، والمنقولة عبر التقاليد، وهي على سبيل المثال اللغات، والموسيقى، والأدب الشفهي، والفنون الشعبية، والتعبيرية مثل الرقص، والمهرجانات (قسيمة، 2008: 24).

وقد عرفته اليونسكو بأنه "الممارسات، والتصورات، وأشكال التعبير، والمعارف، والمهارات - وما يرتبط بها من آلات، وقطع، ومصنوعات، وأماكن ثقافيّة - التي تعدّها الجماعات والأفراد جزءاً من تُرَاثهم الثقافيّ" (اليونسكو، 2003: المادة الأولى). كما يشمل التُّرَاث الشعبي (الفولكلور) Traditional Heritage (Folklore) الذي يُشكّل جزءاً من التُّرَاث العالميّ للبشرية؛ وتُعرِّفه منظمة اليونسكو بأنه "إبداع نابع من مجتمع ثقافيّ وقائم على التقاليد التي تُعبِّر عنه جماعة أو أفراد معترف بأنّهم يُصوّرون تطلعات المجتمع وذلك بوصفه تعبيرًا ملائماً عن الذاتية الثقافيّة والاجتِماعيّة لذلك المجتمع، وتتناقل معاييره وقيمه شفهيًّا، أو عن طريق المحاكاة، أو بطرق أخرى" (اليونسكو، 1989: المادة الأولى).

ولهذا فإن التُّرَاث الثقافيّ غير المادي يُقصد به التقاليد التي تنتقل شفاهةً أو عبر لغة الجسد من جيلٍ إلى جيل، ويشتمل على عادات الناس وتقاليدهم، وما يُعبِّرون عنه من آراء وأفكار ومشاعر يتناقلونها جيلاً عن جيل، وهو استمرار للفولكلور الشعبي كالحكايات الشعبية، والأشعار والقصائد المتغنى بها، والقصص الشعبية، والقصص البطولية، والأساطير، ويشتمل على الفنون والحرف التقليدية، والممارسات الاجتِماعيّة والطقسية، وأنواع الرقص واللعب، والأغاني، والحكايات الشعرية للأطفال، والأمثال السائرة، والألغاز، والقصص الخرافية، والاحتفالات والأعياد الدينية. وهذا الشق من التُّرَاث لا يقل أهمية عن التُّرَاث الثقافيّ والطبيعي، فهو يُخلِّد ذاكرة الوطن وهويته، لأنه يرتبط بالمأثورات الشعبية والمعارف، والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون، وكذلك المهارات المرتبطة بالفنون والحرف التقليدية وفنون الأداء (الهياجي، 2014: 20).

الأهمَّية الثقافيّة للتُّرَاث:

يُعدُّ التُّرَاث شاهداً لما كان يعيشه الآباء، والأجداد، فهو يجسد هُوية الأُمة التاريخيّة، والحضاريّة، وهو الشاهد المادي على الحضارات القديمة، ورمز التواصل الحضاريّ الإنساني، والدليل على إنجازات الإنسان عبر التاريخ (قسيمة، 2008: 25 -26).

كما يُمثل التُّرَاث قيمة رمزية عالية ذات معانٍ ودلالات كثيرة، فهو رمزٌ حقيقي لوجود ثقافات، وأفكار، وحضارات ضاربة الجذور في القدم، وبالتالي فإن القوة الحقيقة لهذا التُّرَاث تتمثل في قدرته في التأثير وجدانياً في الشعوب التي تنتمي لهذه الموارد الثقافيّة. وتنطلق الأهمّية الرمزية للتُّرَاث من الإيمان بأن التُّرَاث أدى ولا يزال يؤدي دوراً مهماً في عملية البناء الوطني من خلال العودة للجذور، وتفعيل العناصر الثقافيّة والاجتِماعِيّة الوطنية، وشحذ الجوانب الروحية، وتأصيل شتى أوجه الحياة (المالكي، 2011: 31)، كما يُعدُّ مادة مهمة للبحوث العلميّة من أجل الوصول إلى معرفة متكاملة عن الشعوب، وحضارتها، وثقافتها (Lipe, 1984: 6). كما تبرز أهمية التُّرَاث من المنظور الاجتماعي في المنافع والفوائد الاجتِماعِيّة المتعددة، حيث يعمل التُّرَاث بمختلف أشكالِه وأنواعِه على تنميّة روح الانتماء والهُوية للمجتمعات الإنسانية، مما يساعد على ربط المجتمعات بتُرَاثها وثقافتِها وذلك من خلال النظرة إلى الماضي من أجل مُسايرة الحاضر واستشراف المستقبل، وبذلك تكون محصلتها النهائية منافع اقتصاديّة عندما تُستغل هذه الموارد الثقافيّة في صناعة السياحة والاستثمار السياحي، مما يعني إعادة الحياة إلى المواقع التُّرَاثية والتُّرَاث بشكلٍ عام، وربط المجتمعات بتُّرَاثها وثقافتها.

القيمة	دلالتها	انعكاسها التُّرَاثي
الزمنية	التعبير عن حقبة زمنية معينة ذات طبيعة معينة، وتراكم زمني ومواد معبرة ، وطراز مميز	مبانٍ تُرَاثية، تُرَاث محكي، احتفالات
الهوية	إدراك خصائص الهوية لشعبٍ ما	ملامح ومميزات وخصائص تعكس شخصية متفردة
الدينية	يكتسب التُّرَاث بشقيه المادي وغير المادي قيمته من التاريخ وعلاقته بالدين أو المذهب السائد في المجتمع	مبانٍ دينية متنوعة (مساجد، أضرحة، جوامع)، بالإضافة إلى المعالجات المِعْمارية في المباني السكنية (الخصوصية) والطقوس والمناسبات والعلاقات الاجتِماعِيّة ونمط الحياة.
الوظيفية	معرفة وظيفة المباني المعبرة عن النمط الاجتماعي والاقتصادي سواءً كانت هذه الوظيفة ما زالت قائمة أو استمرت في فترة معينة ثم انتهت.	مبانٍ تُرَاثية مستخدمة حتى الأن أو غير مستخدمة، ممارسات اجتِماعِيّة، عادات وتقاليد، الحرف التقليدية.

جدول(1) الأهمية الثقافيّة للتُّرَاث (الباحث)

الأهمّية الاقتصاديّة للتُّرَاث الثقافيّ:

يُمثل التُّرَاث رافداً مُهماً من الروافد الرئيسة للعوائد الاقتصاديّة، ومدخلاً رئيساً من المداخل الهامة للتنميّة الاقتصاديّة الشاملة، فهناك العديد من البلدان التي عملت على إدارة تُرَاثها الثقافيّ، وارتقت بنموها الاقتصادي بخلق وظائف جديدة للسكان المحليّين، سواء كان ذلك بالصنائع، أمو عن طريق السياحة، أو عبر أشكال من الفعاليات الجديدة. وتكمن أهمّية التُّرَاث من الناحية الاقتصاديّة من كونه أحد الموارد المستديمة التي يُمكنْ إعادة توظيفها، واستثمارها بما يحقق عوائد مالية واقتصاديّة

بصورة متوازنة، ومستديمة (فضل الله، 2002: 119)، وذلك ناتجٌ من العلاقة الوثيقة التي تربط التُّرَاث بالسياحة، طالما أن الأخيرة تُمثل بُعداً هاماً من أبعاد التُّرَاث، إذ بدأ العالم، والمختصون في هذا المضمار بوضع أُسُس واستراتيجيات تخدُم قِطاع السياحة في كل بلد بما يتماشى مع معايير حماية المواقع التُّرَاثية، والخصوصيات الثقافيّة في كلٍ منها، وخاصة في ضوء اندفاع السياحة إلى تلك المواقع، بحيث أصبحت المواقع التُّرَاثية واعدة لجلب التنميّة والتطور لتلك المجتمعات التي وجدت في سياقها تلك المواقع.

لقد أصبحت المناطق التُّرَاثية الجاذبة في عالم اليوم مورداً اقتصادياً سياحياً مهماً، للاطلاع، والترفيه، والتنزه، والاستجمام مما يؤسس لتنميّة مستدامة تنعكس بشكل إيجابي في منافع اقتصاديّة، واجتِماعِيّة للمجتمعات المحليّة، وفي زيادة وتنويع مصادر الدخل الوطني.

إن تنمية التُّرَاث الثقافيّ تُسهِم في زيادة الوعي لدى المجتمع المحليّ وتُحسِّن من دخل أفراده، كما يُسهِم في تحقيق التوازن الإقليمي بين المناطق. ولا شك أن مشاريع التُّرَاث العُمْرَانيّ السِّيَاحيّة، والصناعات الحرفية، والمنتجات التقليدية تعود بالمنافع والفوائد الاجتِماعِيّة، والاقتصاديّة للسكان المحليّين. ويمكن توضيح القيمة الاقتصاديّة للتُّرَاث الثقافيّ بالآتي:

- التُّرَاث الثقافيّ أحد الموارد المستدامة، التي تعود بالنفع على المستثمرين والمجتمعات المحليّة.
- التُّرَاث الثقافيّ وسيلة لتوفير المزيد من فرص العمل في مشاريع إعادة تأهيل وتوظيف المباني التُّرَاثية، وبالتالي استقرار السكان نتيجة ارتباطهم بوظائفهم التي اتاحتها لهم المشاريع الاستثمارية التُّرَاثية.
- التُّرَاث الثقافيّ وسيلة لإحياء المهن والحرف التقليدية، وتوفير فرص عمل للمجتمع المحليّ.
- التُّرَاث الثقافيّ جاذب لاستثمارات القطاع الخاص.
- أهمية المشاركة الشعبية أو المجتمعية، وتشجيع السكان على الاستثمار في ترميم المباني وتشغيلها في وظائف مختلفة.

المخاطر التي يتعرض لها التُّرَاث الثقافيّ:

يواجه التُّرَاث الثقافيّ بجميع أشكاله العديد من الأخطار، والعوامل الطبيعية، والبشرية التي تهدد أمنه وسلامته، وتعرضه للتدمير والتشويه، من أهمها:

العوامل الطبيعية: هي العوامل الناتجة من خصائص البيئة الطبيعية المتمثلة في الإشعاع الشمسي، والمناخ، من حرارةٍ، ورياح، وأمطار، والكوارث الطبيعية، من فيضاناتٍ، وزلازل، وصواعق، وبراكين، والمشكلات البيولوجية، ومنها الحيوانات الضارة، والطيور، والزواحف، والحشرات، والنباتات، والكائنات الحية الدقيقة (الهياجي، 2014: 119)، والتي تُسهِم في تدهور التُّرَاث الثقافيّ بشقيه المادي وغير المادي.

العوامل البشرية: وتتمثل باعتداء البشر على مواقع التُّرَاث الثقافيّ، والتي سببت لتلك المواقع خسائر جسيمة، مثل الحرائق الناجمة من جراء الإهمال، وأعمال الهدم، والتخريب، والسرقة، والترميم الخاطئ، والحروب، وأعمال التطوير، والمشروعات التنموية (الزهراني، 2012: 113 -115)، فضلاً عن غياب الوعي الثقافيّ، والاجتِماعيّ لدى السكان بأهميَّة القيمة التاريخيّة والجماليّة لمواقع التُّرَاث الثقافيّ، وغياب الإحساس بالانتماء، والنمو السكاني المتزايد، والتحولات الاجتِماعيّة.

ومن أبرز العوامل البشرية التي تؤثر على أشكال التُّرَاث الثقافيّ هي الأنشطة السِّيَاحِيّة غير المراقبة والأنشطة الاستثمارية غير المنظمة، والممارسات المدمرة للمواقع التُّرَاثيّة في ظل غياب المراقبة والصرامة في تطبيق القوانين الخاصة بحِماية التُّرَاث الوطني (أوموس، 2015: 11).

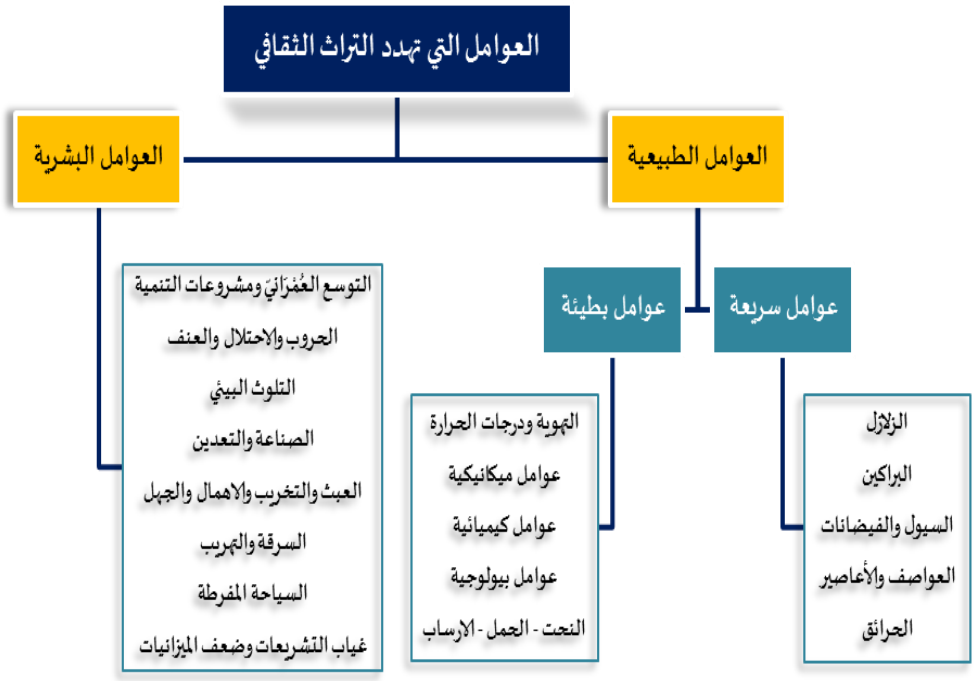

شكل (2) يوضح العوامل والمخاطر التي تهدد التُّرَاث الثقافيّ (الباحث)

اقتصاديات التُّرَاث:

يُعدُّ مجال اقتصاديات التُّرَاث من أحدث فروع علم الاقتصاد المنبعث من علم اقتصاديات البيئة، ويلعب دوراً محوريًّا في تحديد المسارات المختلفة للإدارة الرشيدة للموارد والقدرات الطبيعية بالشكل الذي يُحافِظ على استِدامة التّنمية، ويُعدُّ هذا الفرع الحديث من علم الاقتصاد الوسيلة التي تصل بين الأساليب التقليدية لاتخاذ القرار، وبين ضرورات الحفاظ على التُّرَاث. ذلك أن اقتصاديات التُّرَاث مفهوم يستهدف كل الأنشطة والعلاقات ذات الصلة بالمورد التُّرَاثي. ولهذا ينبغي أن يُنظر إلى التُّرَاث ليس فقط كهوية بل كسلعة ومنتوج يمكن من خلال مردوده الحفاظ على هذا التُّرَاث.

إن مفهوم اقتصاديات التُّرَاث مفهوم شامل يستهدف الرؤية الاقتصاديّة والمدخل المنهجي لكل مراحل دورة حياة المورد التُّرَاثي، وذلك بحسبان أن كل مرحلة تحتاج إلى تدخل اقتصادي، ففي مرحلة استكشاف وإدارة وحماية المورد تستخدم مناهج

اقتصاديات البيئة وخاصة منظور التكلفة والعائد وتقييم الأثر، وفي مرحلة إدماج المورد وبيئته في برامج التنميّةيتم اللجوء إلى نظريات اقتصاديات التنميّة والتخطيط الاستراتيجي، أما عند توظيف المورد ببرامج السياحة والاستثمار فينبغي الاستفادة من منهج المضاعف، ونظريات الترابط الأمامي والخلفي، والتحقق من جدوى المشروع التُّرَاثي المحدد (العراقي، 2014: 224).

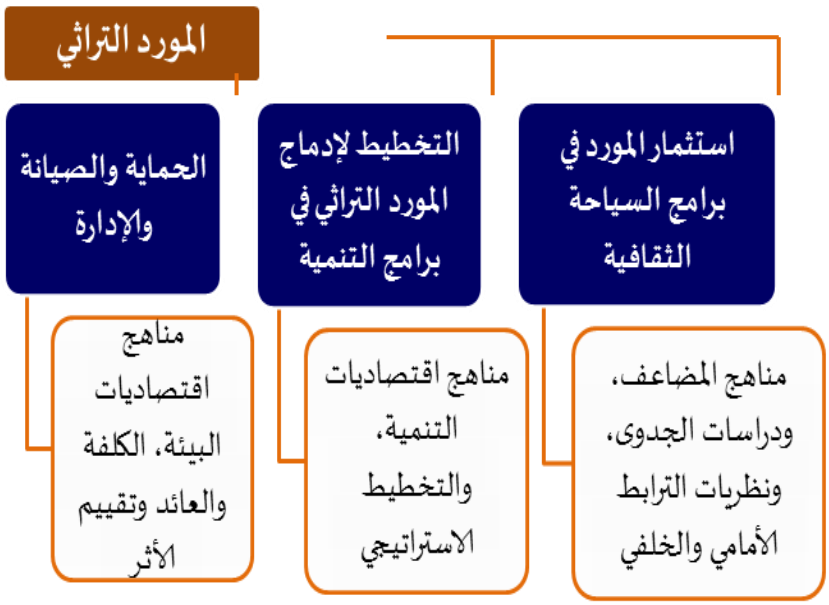

شكل (3) اقتصاديات التُّرَاث ودورة حياة المورد التُّرَاثي (الباحث بتصرف: العراقي، 2014)

وتكمن أهمية مجال اقتصاديات التُّرَاث في تحليل القيمة الفعلية التي تتضمنها مواقع التُّرَاث الثقافيّ ومن ثمَّ حلّ التعقيد الذي قد ينشأ نتيجة عمليات الاختيار والتقييم والمفاضلة. ومن ثمَّ، فإن الوعي بالمبادئ الاقتصاديّة يضمن مستويات من الكفاءة لبرامج الحفاظ على الموارد الثقافيّة، كما يعمل على تشجيع تنفيذ تلك البرامج، وتوفير مرجع يمكن الاستناد إليه فيما يتعلق بعمليات الاستثمار.

المحور الثاني: التنميّة السِّيَاحِيّة:

هناك مفاهيم متعددة للتنميّة السِّيَاحِيّة يُعبِّر بعضها عن هدف تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السِّيَاحِيّة، أو عن زيادة الإنتاجية في القطاع السياحيّ بالاستغلال الأمثل للموارد السِّيَاحِيّة. فالتنميّة السِّيَاحِيّة هي مدى اتساع قاعدة التسهيلات والخدمات كي تتلاقى مع احتياجات السائحين (حسنين، 2006: 9)، في حين تُعَرّف التنميّة السِّيَاحِيّة المستدامة على أنها: "التنميّة التي تقابل وتشبع احتياجات السيّاح والمجتمعات المضيفة الحالية، وضمان استفادة الأجيال المستقبلية. فهي طريقة لإدارة الموارد بأسلوب يحقق الفوائد الاقتصاديّة، والاجتِماعِيّة، والجماليّة مع الإبقاء على سلامة وديمومة الإرث الثقافيّ، واستمرار العمليات البيئيّة، والتنوع البيولوجي، ومقومات الحياة الإنسانية" (Sakr, 2000: 8).

ويمكن تعريفها وفقاً لهذا البحث بأنها: الإدارة السليمة للموارد السِّيَاحِيّة في مواقع التُّرَاث الثقافيّ، بحيث تلبي احتياجات القطاع السياحيّ، وبما يتوافق مع المحافظة على التُّرَاث الحضاريّ، والعناصر البيئيّة والاجتِماعِيّة، مع الأخذ بالاعتبار احتياجات الأجيال القادمة.

دور التنميّة السِّيَاحِيّة في استدامة الموارد التُّرَاثيّة:

لم يَعُدّ يُخفى فاعلية السياحة ودخولها كعنصر فاعل في تنميّة المواقع التُّرَاثية وبرامج صيانتها والحفاظ عليها، وقد ساعد هذا في تهيئة هذه المواقع للاستثمار السياحيّ، وتوظيف المباني التُّرَاثية فيها، وإعادة الألق إليها، بحيث تصبح نقطة جذب واستقطاب للسياح من مختلف أنحاء العالم. فقد عملت عدد من الدول على إحياء مواقعها التُّرَاثية، حتى أن بعض الأجزاء من المدن الأوروبية أُعيد بناؤها تبعاً لطابعها المِعْماري الخاص، كمدينة "جدنسك" ببولندا، حيث أُعيد بناء وسط المدينة القديم كما كان قبل الحرب العالميّة الثانية، وأصبح من أهم أجزاء المدينة التي منحتها شخصيتها التاريخيّة المتميزة، وحافظت على المدينة كمقصدٍ سياحي يدُّر عليها دخلاً كبيراً. بل إنّ باريس حيث تزدهر بها السياحة أشارت إحدى الإحصاءات السِّيَاحِيّة إلى أن حوالى 80٪ من زوارها من الأجانب يقصدونها لزيارة الأحياء والمباني القديمة فيها (فهد، 2010: 11).

إن النمو الملحوظ في حركة السياحة قد لفت الاهتمام بمواقع التُّرَاث الثقافيّ، حيث رأى الكثيرون في ذلك فرصًا اقتصاديّة جيدة. وعملت السياحة على تنميّة العديد من المدن الغنية بمبانيها التاريخيّة والتُّرَاثية (Elshimy, 2011: 8). وبناءً على المفاهيم التنموية العالميّة، تكرّس مدى ارتباط المواقع التُّرَاثية بالتنميّة الاقتصاديّة والاجتِماعيّة فضلاً عن أهميتها بالنسبة إلى الهوية الوطنية، بحيث أصبحت السياحة الثقافيّة من أكثر القطاعات التي تخدم الأحياء التُّرَاثية والقديمة، وقد أظهر البنك الدولي في تقريره الخاص بإعادة التأهيل الحضري للأحياء القديمة (The Urban Rehabilitation of Medinas)، أن الأحياء القديمة يمكن أن تزيد من قيمة العقارات وحصيلة الضرائب، وتصبح مصدر جذب للسياحة الثقافيّة، وتساعد على تعزيز الاقتصاد الوطني والمحليّ، وتوفير حوافز لخلق فرص عمل، وتحسين البيئة الحضرية، ونوعية الحياة العامة فيها. وبحسب تقرير البنك الدولي، بات على الحكومات التعرف على المواقع التُّرَاثية التي تمتلك الخصائص اللازمة لتصبح مقاصد واعدة للسياحة الثقافيّة (Anthony & Guido, 2010: 27-28). ومن طبيعة العلاقة التي تربط السياحة والتُّرَاث، والمتمثلة بالحفاظ على الموروثات وإدارتها بطريقة مُستدامة، فقد بات الاهتمام بالمواقع التُّرَاثية عنصُراً أساسياً من عناصر السياحة الثقافيّة، وهو ما دفع بالدعوة إلى تبنّي مجموعة مبادئ أساسية تمخضت عن الاتفاقية العالميّة للسياحة الثقافيّة عام 1999م، والتي تؤكد على إدارة مواقع التُّرَاث االثقافيّ بطريقة مُستدامة تستفيد منها الأجيال المعاصرة والقادمة، الأمر الذي يستدعي تخطيط استثمارها السياحيّ بشكل سليم (الهياجي، 2014: 165).

أهمية السياحة في تنميّة المجتمعات المحليّة:

تُحظى السياحة - كنشاط إنساني - في الوقت الحاضر باهتمام واعتبار كبيرين من قبل العديد من الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء؛ نظراً لما لها من آثار تنموية على مختلف الأصعدة الاقتصاديّة، والاجتِماعيّة، والثقافيّة، والبيئيّة، والسياسية للمجتمعات والدول، فهي تمثل مورداً اقتصادياً مهماً وأساسياً لبعض الدول، لا سيما تلك التي تفتقد إلى المواد الخام، حيث أصبحت السياحة تمثل وزناً نسبياً مرجحاً في معظم الاقتصاديات المتقدمة، مستحوذة على إيرادات مرتفعة، وتُسهِم في زيادة مداخيل مختلف الدول السِّيَاحِيّة باعتبارها أحد المصادر الرئيسة للنقد الأجنبي، وتوفير فرص عمل من خلال توظيف الملايين من الأشخاص في هذه الصناعة سواء بشكل مباشر أو

غير مباشر، إضافة إلى تحسين الأوضاع الاجتماعيّة، وإسهامها المتزايد في توليد الناتج القومي، وجذب الاستثمارات، كما تساهم بشكل كبير في إصلاح الخلل في الموازين التجارية وتنميّة العلاقات الاقتصاديّة الدوليّة، ودورها المتعاظم في إعادة توزيع الدخل القومي، وتنميّة مناطق جديدة داخل الدولة (مصطفى، 2013: 224).

وعلى الرغم من كل هذه الفوائد، فإن الواقع يؤكد على أن السياحة يحتمل أن تُهدد البيئة التُّرَاثية وتعمل على تدمير النُظُم الاجتماعيّة المحليّة، وتغيير أساليب حياة الناس وثقافتهم الأصيلة (Myers & Others, 2011: 186).

وحقيقة القول إن الآثار السلبية للسياحة في مواقع التُّرَاث الثقافيّ لا مفر منها، لكنها تحتاج إلى إدارة ناجحة للسياحة المستدامة، تعمل على زيادة التأثيرات الإيجابية وتتفادى التأثيرات السلبية على الموارد البيئيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة أو التقليل من حدّتها ودرجة تأثيرها.

إن ما تقوم به التنميّةالسيِّيَاحيّة في تنميّة المجتمعات المحليّة سيؤدي بلا شك إلى زيادة مشاركة المواطنين وانخراطهم في النشاط السياحي بما يعزز من جهود التنميّةالسيِّيَاحيّة وتحقيق التنميّة المجتمعية الناجحة (Aref& Others, 2010: 157). والشكل الآتي يوضح مكونات التنميّة المجتمعية في المجتمعات المحليّةالناجمة عن السياحة .

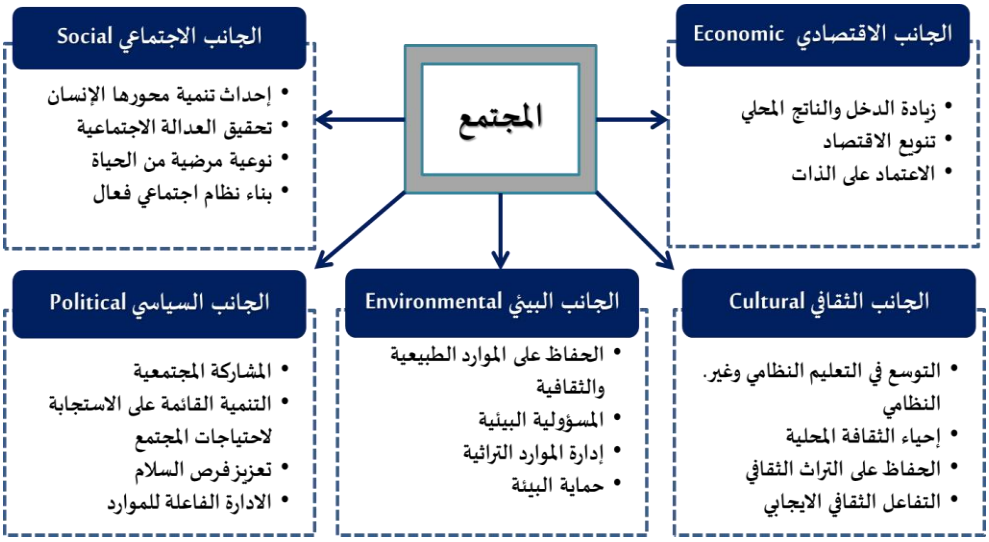

شكل (4) جوانب التنميّة المجتمعية (الباحث)

السِّيَاحة الثقافيّة كأحد أدوات الاستثمار في التُّرَاث الثقافيّ:

تعدُّ السِّيَاحة من أسرع الصناعات العالميّة نمواً، كما أنها المصدر الرئيس لما تكسبه كثير من البُلدان النامية من العُملات الأجنبية. والسِّيَاحة من منظور اجتِماعيّ وثقافيّ هي حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الاجتِماعيّة والسلوكية والحضاريّة للإنسان، بمعنى أنها رسالة حضاريّة وجسر للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للشعوب، ناجمة عن تطور المجتمعات وارتفاع المستوى المعيشي للفرد (راشد وسليمان، 2003: 4).

ووفقاً لمنظمة السِّيَاحة العالميّة World Tourism Organization فقد ارتفع عدد السُّياح الذين عبروا الحدود الدوليّة إلى 1.135 مليون سائح خلال العام 2014م، على الرغم من الأزمة الاقتصاديّة العالميّة، والعديد من التَّحَدِّيَات. هذا النمو في عدد الوافدين أعقبه زيادة في ايرادات السِّيَاحة الدوليّة فقد بلغت العائدات 1245 مليار دولار في العام نفسه (UNWTO, 2014). كما أن السِّيَاحة هي مصدر رئيس للعمالة حيث بلغت مساهمة السِّيَاحة في خلق الوظائف 98 مليون وظيفة جديدة خلال العام 2011م. كما أكد تقرير المجلس العالميّ للسياحة والسفر أن صناعة السِّيَاحة ستنمو بمعدل 4٪ سنوياً حتى عام 2022م وهو ما يمثل 10٪ من الناتج الإجمالي العالميّ، وستوفر 328 مليون فُرصة عمل (النجار، 2012). وبالإضافة إلى ذلك فإن السِّيَاحة القائمة على المناطق التُّرَاثيّة والثقافيّة هي قطاع حيوي ومتنام، حيث أن نسبة عالية من السِّيَاحة تنطوي على زيارة مواقع التُّرَاث الثقافيّ المتميزة تاريخياً وثقافيّاً، مما يولد مبالغ إيراديه كبيرة. وقد جاء في الميثاق العالميّ للسياحة الثقافيّة أنها "ذلك الشكل من أشكال السِّيَاحة الذي يهدف إلى اكتشاف المواقع التاريخيّة ويؤثر عليها إيجاباً عن طريق صيانتها والحفاظ عليها لغايات السِّيَاحة في انتقال الإنسان للمتعة والترويح والبحث عن مخلفات الماضي" (ICOMOS, 2002: 22). وتجاوزت السِّيَاحة فعلاً في عدد من البُلدان النامية التي تمتلك رصيداً من مواقع التُّرَاث الثقافيّ عائد المحاصيل الزراعية المُدرّة للمال، أو عائد الاستخراج المعدني، وأصبحت بذلك المصدر الرئيس لإيراداتها الوطنية.

إن السِّيَاحة الثقافيّة أو التُّرَاثيّة هي إحدى المنتجات السِّيَاحِيّةالقائمة على استهلاك مواد التُّرَاث الثقافيّ للمجتمعات في الجوانب الملموسة من التُّرَاث والثقافة والمواقع الطبيعية والتضاريس الجغرافية المتنوعة، بالإضافة إلى مواد الثقافة الحية المرتبطة

بالحياة اليومية، التي أصطلح على تسميتها بالتُّرَاث الثقافيّ غير المادي أو التُّرَاث غير المحسوس، التي أتينا على ذكرها في المحور الأول من هذا البحث. وتُصنّف السِّيَاحة التُّرَاثيّة أو ما تسمى أحياناً بسياحة التُّرَاث الثقافيّ كأكبر منتج سياحي من حيث الإسهام المباشر في تنميّة المجتمعات المحليّة اقتصاديّاً، إذ أنها ترتبط مباشرة بالمجتمع وأنشطته وممارساته الحياتية اليومية.

ومن هذا المنطلق تبنت العديد من الحكومات في جميع أنحاء العالم السِّيَاحة الثقافيّة كأحد أهم عناصر السياسات السِّيَاحِيّة. ذلك أن السِّيَاحة الثقافيّة، وهي تُمثِل وفق الإحصائيات الصادرة عن منظمة السِّيَاحة العالميّة (WTO) حوالي 37٪ من إجمالي سوق السِّيَاحة الدوليّة، أي ما يوازي ثُلث إجمالي النشاط السِّيَاحِيّ في العالم، وهذا مؤشر على أن السِّيَاحة الثقافيّة أصبحت من أبرز أنواع السِّيَاحة. كما تشير هذه التقديرات إلى أن السِّيَاحة الثقافيّة تنمو بمعدل 15٪ تقريباً، حيث تشكل منتوجاً سياحياً رئيساً في السِّيَاحة العالميّة. وتُعدُّ مواقع وعناصر التُّرَاث الثقافيّ أحد أهم مكونات وركائز السِّيَاحة الثقافيّة التي أضحت اليوم نشاطاً واعداً، ونمط سياحي هام يُسهِم في زيادة عدد السائحين، مما يدعم الاقتصاد، ويوفر فُرص عمل للمجتمعات المحليّة، وإحداث التنميّة الاجتِماعِيّة المنشودة (الهياجي، 2014: 19).

المحور الثالث: الاستثمار في التُّرَاث الثقافيّ:

يحتل موضوع الاستثمار في التُّرَاث الثقافيّ حيزاً مهماً من سياسات ومبادئ الحفاظ على التُّرَاث، من خلال إعادة استثمار المباني والمكونات التُّرَاثية كمشاريع سيّاحية وثقافيّة، تعكس الأصالة، والهوية التُّرَاثية، وتلبي احتياجات السائحين، وتُسهِم في تحريك الاقتصاد، وتعمل على تحسين مستويات المعيشة، وإيجاد فُرص عمل للمجتمعات المحليّة.

إن توظيف المباني التُّرَاثية، واستثمارها سياحياً بهدف تعظيم الاستفادة الاقتصاديّة من التُّرَاث من شأنه –فضلاً عن رفع المستوى المعيشي للسكان - أن يؤدي إلى رفع الوعي البيئي، وتنامي رغبة السكان في توفير الحماية والحفاظ على التُّرَاث الذي أصبح يُمثل المورد الذي يقوم عليه نشاطهم الاقتصادي، عن طريق توظيف التُّرَاث واستثماره في عدة مجالات ثقافيّة وسياحية وفي الوظائف ذات الطابع التجاري.

ويُعدُّ الاستثمار في التُّرَاث الثقافيّ أحد أساليب تحويل المواقع التُّرَاثية من وضعها الراهن كمناطق استنزاف للموارد، والإنفاق الحكومي إلى مناطق تُمثل مصدر دخل، ومساهمة في الناتج القومي، بالإضافة إلى كونه يُمثل أحد أساليب الحفاظ على المباني والمناطق التُّرَاثية متضمناً البُعد الاقتصادي من خلال استخدام المباني التُّرَاثية في وظائف جديدة، والبُعد الاجتماعي بحلٍّ مشكلات السكان المحليّين ورفع مستواهم المعيشي. وتهدف عملية استثمار التُّرَاث الثقافيّ إلى:

- الحيلولة دون إهمال المكونات التُّرَاثية وهجرها.
- المحافظة على استمرارية الهوية التُّرَاثيّة للمجتمعات.
- الاستفادة من العائد المادي في صيانة المعالم التُّرَاثيّة، والعناية بها، وجعلها على صلة بالحياة، وربط الماضي بالحاضر عند فتحها للجمهور.
- إيجاد فرص عمل جديدة لفئات المجتمع المحليّ.
- إحياء الحرف والصناعات التقليدية، والتُّرَاث غير المادي الذي كان سائداً في المدن التُّرَاثيّة.
- الاستفادة من السياحة كوسيلة لتفعيل النشاط الاقتصادي في المواقع التُّرَاثية .
- الاستثمار في مشاريع مستدامة تعود بالفائدة الاقتصاديّة للمجتمع المحليّ.
- زيادة تشغيل الخدمات المساندة، مثل: الفنادق، الشقق المفروشة، المطاعم، النقل.

الأنشطة الاستثمارية في مواقع التُّرَاث الثقافيّ:

إن استثمار مواقع التُّرَاث الثقافيّ ليس هدفاً بحد ذاته فحسب، بل يتعدى ذلك لغرض تهيئتها حتى تكون ملائمة لإقامة العديد من الأنشطة الاستثمارية التي يزداد الطلب على منتجاتها والرغبة في مشاهدتها، وعلى هذا الأساس فإن الانشطة الاستثمارية التي تتم مزاولتها في مواقع التُّرَاث الثقافيّ ينبغي أن تعمل على صيانة الذاكرة الوطنية وتوثيق الهوية وتقديم نشاطات ثقافيّة تساعد على تشجيع السياحة، والحفاظ على الموارد التُّرَاثية.

إن توظيف المباني التُّرَاثية، واستثمارها سياحياً بهدف تعظيم الاستفادة الاقتصاديّة من التُّرَاث من شأنه –فضلاً عن رفع المستوى المعيشي للسكان - أن يؤدي إلى رفع الوعي البيئي، وتنامي رغبة السكان في توفير الحماية والحفاظ على المباني التُّرَاثية التي أصبحت تُمثل المورد الذي يقوم عليه نشاطهم الاقتصادي، وتشمل الأنشطة الاستثمارية وعملية التوظيف السياحيّ المجالات الآتية:

- المشروعات ذات الطابع التجاري، وتتضمن:فنادق ذات طابع تُرَاثي محليّ، مقاهي، وكافتريات، ومطاعم تُرَاثية، مراكز بيع التحف، المنتجات اليدوية، ومزاولة الأعمال الحرفية، الحمامات.
- المشروعات الثقافيّة، والتعليمية، وتشمل: المتاحف الوطنية، المكتبات التُّرَاثية، المراكز الثقافيّة، مشاغل، وورش تعليم الحرف اليدوية التُّرَاثية، معاهد تعليم الخط العربي، مراكز الفنون التطبيقية، والتشكيلية، والمراسم الحُرة، المعارض الفنية، والزُخرُفية، قاعات عروض تحوي مؤثرات وعروض بالصوت والصورة، إقامة المعارض والمؤتمرات والمراكز الثقافيّة والفرق المسرحية والموسيقية ذات الطابع التُّرَاثي.
- الوظائف العامة ذات الطابع الوطني، وتشمل: توظيف الساحات والأماكن العامة في المدن التُّرَاثية في مناسبات الأعياد الوطنية، والمهرجانات الثقافيّة، والأنشطة المصاحبة لمزاولة الفنون والألعاب الشعبية، والأنشطة الترفيهية (الهياجي، 2014: 157).

أُسُس ومعايير الاستثمار في التُّرَاث الثقافيّ:

إن الاهتمام بملامح التُّرَاث الثقافيّ وشكله وطابعه وجماله، ليس ترفاً كمالياً في حياة اليوم، وإنما هو حالة فطرية حضاريّة تلازم مستويات التطور الحضاريّ للمجتمعات؛ ولهذا كان لا بُدَّ أن ترتبط عملية الاستثمار بمعايير وأُسُس فنية، وعلميّة لإدراك القيم الحضاريّة بما يضمن تطور المحافظة على التُّرَاث، وتنميّة المجتمعات التي يتواجد فيها.

ومن واقع الدِّراسات السابقة في هذا المجال، وفي ضوء ما أشارت إليه بعض المواثيق الدوليّة، والمؤتمرات العلميّة التي اهتمت بهذا الشأن، يمكن استنباط بعض الشروط

والمعايير العلمية والفنية المطلوبة لعملية الاستثمار في الجوانب التُّرَاثيّة، من أجل الوصول إلى أرقى مستويات الأداء فيما يتعلق بحماية التُّرَاث الثقافيّ وتنميّة المجتمعات المحليّة، وتلبية احتياجات السائحين، وجعل المواقع التُّرَاثية مراكز جذب سيّاحي تستهوي أعداداً كبيرة من السيّاح والزوار والتي يمكن إيجازها في الآتي:

- ضرورة وضع خطة لتوظيف الموارد التُّرَاثية واستثمارها، بحيث تُراعي التوزيع المتوازن داخل المدن والمواقع التُّرَاثية.
- عند استثمار المباني التُّرَاثية ينبغي عدم تعارض الوظيفة المقترحة مع التكوين المِعْماري للمبنى التُّرَاثي بقدر الإمكان.
- أن تضمن عملية الاستثماروالوظيفة المقترحة استمرار عمليات الصيانة والمحافظة الدورية على المبنى أو المورد التُّرَاثي (مصطفى، 2010: 943).
- أن تتوافق الإضافات الإنشائية التي تتطلبها عملية الاستثمار والوظيفة الجديدة وتنسجم مع الطابع المِعْماري والقديم للمبنى التُّرَاثي.
- ألاّ تتعارض الوظيفة الاستثمارية المقترحة مع التكوين العام للبيئة العُمْرَانيّة المحيطة.
- أن تقوم عملية الاستثمار في الموارد التُّرَاثية على تحقيق عائد اجتماعي أو ثقافيّ أو اقتصادي لساكني المنطقة التُّرَاثية بحيث تصبح المنطقة مُنتجة لا مستهلكة للموارد المالية (مصطفى، 2010: 943).
- أن تكون البيئة التُّرَاثية بحاجة إلى هذه المشروعات الاستثمارية.
- يجب ألاّ يترتب على الوظيفة الجديدة الضغط المتزايد على البيئة التُّرَاثية بصفة دائمة.
- ألاّ تكون الوظائف الجديدة ذات متطلبات تقنية خاصة لا تتلاءم مع الواقع المادي والتُّرَاثي.
- عدم تشويه المظهر العام الأصلي للموقع وملامحه التاريخية التي يجب إبرازها وتأكيدها وعدم الإخلال بها.
- الحفاظ على الطُرُز المِعْمارية السائدة؛ حفاظاً على سلامة الذوق والطابع العام للأماكن والأحياء التُّرَاثية.

الآثار المترتبة على استثمار التُّرَاث الثقافيّ:

إن عملية استثمار التُّرَاث الثقافيّ وما يرافقها من إدخال فعاليات جديدة، لابد وأن يصاحبها مجموعة من الآثار الإيجابية والسلبية أحياناً، مما يجعل من تقييم آثارها على مكونات التُّرَاث بشكل عام أمراً نسبياً (قندقجي، 2001: 134)، ويمكن تلخيص الآثار الإيجابية الاجتِماعِيّة والاقتصاديّة والبيئيّةلاستثمار التُّرَاث الثقافيّ بالآتي:

- يساعد في الحفاظ على البيئة الحضرية والطابع المميز للمدن التُّرَاثية.
- يسهم في المحافظة على القيمة الفنية والتاريخية للمباني في المدن التُّرَاثية من خلال ترميمها وتجديدها وتأهيلها وإعادة توظيفها، وهو ما يُعدُّ ثروة قومية، وجزءاً من الاقتصاد الوطني.
- تحسين حالة المواقع التُّرَاثية مما يشجع السكان المحليّين على البقاء فيها، نتيجة تحديث البنية التحتية والخدمية، وزيادة وعيهم وإدراكهم بأهمية المباني التُّرَاثية بوصفها إرثاً حضاريّاً يجب المحافظة عليها. واحتكاكهم مع جمهور السياح والزوار والتعرف على عادات وأساليب حياة جديدة.
- تحديث شبكة البنية التحتية والخدمات العامة في المواقع التُّرَاثية كنتيجة حتمية لمتطلبات إعادة التأهيل والاستثمار.
- تقوية الأداء الاقتصادي للمدن التُّرَاثية، وتحسين واقعها الاقتصادي وتنشيط حركة التجارة والتسويق، والتخلص من هامشيتها التي فرضتها الحداثة والعولمة.

إن الاستثمار السياحي داخل المواقع التُّرَاثية هو استثمار مضمون الربح في ظل ما تشهده تلك المدن من تنامٍ مستمر في عدد السياح والزوار الذين يتدفقون عليها، كما أن الاستثمار داخل المواقع التُّرَاثية لا يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة مقارنة بالاستثمارات الأخرى، إضافة إلى التوفير في تكاليف الإنشاء (قندقجي، 2001: 125).

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد والمجتمع المحليّ، وخلق فرص عمل جديدة للسكان داخل المنشآت الاستثمارية السِّيَاحِيّة، وامتصاص البطالة ومحاربة الفقر في أوساط المجتمعات المحليّة.
- إحداث التحولات الاجتِماعِيّة في النظرة إلى التعامل مع السائح والزائر بطريقة

تحافظ على الأنماط الاجتِماعِيّة والثقافيّة وعادات المجتمعات المحليّة وتقاليدها وتُرَاثها.

- خلق استثمارات موازية تتطلبها حركة القدوم السياحي في المدينة عن طريق تشجيع الصناعات التقليدية والحرف اليدوية، وتأمينها للسياح والزائرين في المدن التُّرَاثية.
- إدخال صناعة نظيفة إلى المواقع التُّرَاثية بدلاً من الصناعات الملوثة والمضرة بالبيئة التُّرَاثية.
- إحياء المواقع التُّرَاثية وضمان ديمومتها واستمرارية الحياة فيها.

وعلى الرغم من الآثار الإيجابية المتعاظمة للمشروعات الاستثمارية في المواقع التُّرَاثية، والتي لابد من العمل على تأكيدها، وتعزيزها، إلا أن هناك بعضاً من الآثار السلبية التي تتعارض مع خصوصيات السكان المحليّين وتزعج راحتهم، مما ينجم عنه في بعض الأحيان صدامات مباشرة بين السكان والمستثمرين من جهة وبين السكان والسياح من جهة أخرى.كما قد ينجم عن عملية الاستثمار زيادة الكثافة السكانية والتكدس السياحي في المدن التُّرَاثية وازدياد الضغط على خدماتها ومرافقها العامة. الأمر الذي ينبغي معالجتها، وتلافيها من خلال انتهاج سياسة إدارة التأثيرات الاقتصاديّة، والاجتِماعِيّة، والثقافيّة، والبيئيّة الناجمة عن التنميّةالسِّيَاحِيّة.

دور القطاع الخاص في استثمار التُّرَاث الثقافيّ:

يُسهِم القطاع الخاص، بشكل كبير في تحقيق التنميّة في مواقع التُّرَاث الثقافيّ، من خلال تأهيل وإعادة استخدام العديد من المباني التُّرَاثية، وتحويلها إلى مواقع استثمارية، وتنميتها بشكل مستدام يحافظ على بقائها، ويجعلها مصدراً لفرص العمل، ووعاءً لأنشطة متنوعة من المنتجات السِّيَاحِيّة.

ويُمثِل القطاع الخاص محور عملية التنميّة في مواقع التُّرَاث الثقافيّ، ويلعب الدور الأساس في إنجاحها، فهو الشريك الفاعل في تحريك عملية الاستثمار، نتيجة الدور الرئيس الذي يضطلع به في إقامة المنشآت الاستثمارية، وما تُسهِم به في جميع النواحي الاقتصاديّة، والاجتِماعِيّة، والثقافيّة، والبيئيّة للدولة بشكل عام، والمجتمعات المحليّة على وجه الخصوص(الهياجي، 2014: 185).

إن نجاح القطاع الخاص في الاستثمار في المشروعات السِّيَاحِيّة يعتمد بصورة رئيسة على تكامل الأدوار مع المؤسسات الحكومية، فدور القطاع الخاص يُعدُّ مكملاً للدور الحكومي الذي يقع على عاتقه القيام ببعض الخطوات لإنجاح عملية التنميّةالسِّيَاحِيّة في المواقع التُّرَاثية.

لقد تزايدت أهمّية القطاع الخاص في تحقيق التنميّةالسِّيَاحِيّة في مواقع التُّرَاث الثقافيّ، وتطوير القطاع السياحيّ بما يحقق الارتقاء بمستوى الخدمات، وتنويع البرامج والأنشطة السِّيَاحِيّة؛ نظراً لما يتمتع به من الكفاءة الإدارية والمالية والخبرة الواسعة في المجالات الاستثمارية. ويتمثل دور القطاع الخاص في الأعمال الاستثمارية الآتية:

- توفير البنية اللازمة لتنمية وتطوير القطاع السياحيّ، والتي تشمل المنشآت، والخدمات المطلوبة للتنميّةالسِّيَاحِيّة (الفنادق - المطاعم – المقاهي – المرافق السِّيَاحِيّة والخدمية)، والمتوافقة مع مبادئ السياحة المستدامة.
- تمويل ودعم المشروعات السِّيَاحِيّة.
- زيادة الإنتاجية، والقدرة التنافسية للمنشآت السِّيَاحِيّة، من خلال العمل على تطوير منتجات تُرَاثية وسياحية منافسة، وملائمة للتنميّةالسِّيَاحِيّة المستدامة.
- المساهمة في إعداد، وتطوير الكوادر الوطنية، وتنميّة قدراتها للعمل في الوظائف السِّيَاحِيّة والتُّرَاثية.
- توزيع الاستثمارات، والمشروعات السِّيَاحِيّة في المناطق التُّرَاثية، والاستفادة من جميع الإمكانات والمقومات السِّيَاحِيّة، مع التركيز على مناطق الجذب السياحيّ.
- تسويق المشروعات السِّيَاحِيّة المستدامة للوصول إلى عدد أكبر من الجمهور المستهدف.
- توعية المجتمع المحليّ بأهمّية الحفاظ على المواقع التُّرَاثية، والعمل على إشراك المجتمع في عملية التنميّةالسِّيَاحِيّة.

- إعداد دراسات الجدوى الاقتصاديّة للمشروعات السِّيَاحِيّة في المواقع التُّرَاثية.
- دراسة وتقييم الأثر البيئي للمشروعات الاستثمارية في المناطق التُّرَاثية.

الاستراتيجية المقترحة لاستثمار التُّرَاث الثقافيّ في التنميّة السِّيَاحِيّة:

في إطار الاهتمام المتزايد بالتُّرَاث الثقافيّ، وضرورة الحفاظ عليه، ولكي تتمكن المواقع التُّرَاثية من تأدية دورها الفاعل في تنشيط البُعد السياحي والثقافيّ والاقتصادي، وإمكانية إثراء تجربة المعايشة الإنسانية للسياح مع التُّرَاث، وانطلاقاً من الظروف الراهنة، فإن الاستراتيجية المقترحة لاستثمار التُّرَاث الثقافيّ سياحياً، ومن خلال أهدافها وأبعادها ومحاورها في تحقيق تنميّة سياحيّة مُستدامة وتعزيز النواحي الثقافيّة والقيم الاجتِماعِيّة، تسعى إلى الحفاظ على الموارد التُّرَاثية، وفتح آفاق استثمارية تسهم في إنعاش اقتصاد المجتمعات المحليّة، وذلك في محاولة لمعالجة الوضع الراهن للتُّرَاث الثقافيّ وتنميته ثقافيّاً وسياحياً.

أهداف الاستراتيجية المقترحة:

تهدف الاستراتيجية التنموية المقترحة إلى تحقيق تنميّة شاملة، ومتكاملة، ومستدامة للتُّرَاث الثقافيّ، وفتح آفاق استثمارية تسهم في إنعاش اقتصاد المجتمعات المحليّة، وذلك في محاولة لمعالجة الوضع الراهن للتُّرَاث وتنميته ثقافيّاً وسياحياً. وهنالك مجموعة من الأهداف التي تسعى الاستراتيجية المقترحة إلى تحقيقها، وهي كالآتي:

- المساهمة في الناتج المحليّ، وزيادة الدخل من العملات الأجنبية.
- رفع المستوى المعيشي للسكان، وتوفير المزيد من فرص العمل.
- إقامة المشروعات الخدمية والسِّيَاحِيّة التي يحتاجها السكان والزوار.
- إشراك السكان المحليّين في التنميّة السِّيَاحِيّة.
- نشر الوعي بأهمّية المحافظة على التُّرَاث الثقافيّ.
- توعية السكان بالنتائج والآثار الإيجابية للتُّرَاث الثقافيّ واستثماره.
- الحفاظ على عادات وتقاليد المجتمعات.
- المحافظة على البيئة، والارتقاء بها، ومنع تدهورها.

المبادئ العامة للاستراتيجية المقترحة:

تنطلق الاستراتيجية المقترحة لاستثمار التُّرَاث الثقافيّ من عددٍ من المبادئ العامة التي تُعدُّ مرتكزات أساسية يجب أن تستند عليها عملية الاستثمار والتوظيف السياحيّ؛ وذلك من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، وتتمثل هذه المبادئ في الآتي:

- ضمان التنميّة المستدامة لموارد التُّرَاث الثقافيّ، وصون وحماية الموارد التُّرَاثية.
- الشراكة الفعّالة بين القطاعين العام والخاص في عملية الاستثمار.
- التوفيق بين الربحية، وتنميّة المجتمع المحليّ، وإشراك السكان في الأنشطةالاستثمارية، والحفاظ على التُّرَاث.
- مراعاة القيم، والعادات، والتقاليدالخاصة بالمجتمع المحليّ.
- التناغم والانسجام بين متطلبات التنميّة، ومتطلبات السكان المحليّين.
- جذب المزيد من المستثمرين،والحركةالسِّيَاحِيّة إلى المواقع التُّرَاثية.

أبعاد ومحاور الاستراتيجية المقترحة:

تعتمد الاستراتيجية المقترحة على عددٍ من الأبعاد المختلفة ذات الصلة التي تضمن نجاح عملية الاستثمار في المواقع التُّرَاثية،وتحقيق تنميّة سياحية مستدامة، والتي يمكن توضيحها بالآتي:

- الأبعاد العُمْرَانيّة والبيئيّة.
- الأبعاد الاجتِماعِيّة والثقافيّة.
- الأبعاد التنظيمية والقانونية.
- الأبعاد الاقتصاديّة.
- الأبعاد السِّيَاحِيّة.
- الوعي المجتمعي والمشاركة الشعبية.

شكل (5) أبعاد ومحاور الاستراتيجية المقترحة (الباحث)

الأبعاد العُمْرَانيّة والبيئيّة:

- المحافظة على الطابع التاريخي والتُّرَاثي للمواقع التُّرَاثية عند القيام بعمليات الترميم، والصيانة، وإعادة الاستخدام، والالتزام بالشروط، والمعايير الخاصة.
- الاهتمام ببرامج النظافة البيئيّة، وإزالة المخلفات، واستحداث إدارة مختصة بالنظافة.
- المحافظة على البيئة، والتقليل من التأثيرات السلبية (تلوث الهواء، مصادر الضوضاء، القمامة) على النسيج الحضري في مواقع التُّرَاث الثقافيّ.
- الاهتمام بالقدرة الاستيعابية (Capacity) بحيث لا تؤدي الحركة السِّيَاحِيّة الكثيفة (Mass Tourism) إلى تدهور الموارد التُّرَاثية.
- مراعاة التخطيط البيئي، من خلال دراسة وتقييم الأثر البيئي (EIA) Environmental Impact Assessment للمشروعات الاستثمارية، وأعمال التنميّة الضرورية، ومعالجة الآثار السلبية المتوقعة.

- إزالة المهن والصناعات المضرة بالبيئة التُّرَاثية.
- تخطيط الحركة المرورية، من خلال تطوير منظومة المرور، مع تأمين مواقف كافية للسيارات.
- إعادة تخطيط مسارات المركبات داخل المواقع التُّرَاثية، وترك بعض الطرقات مفتوحة كمسارات سياحية فقط ومناطق جاذبة بصرياً، يسترشد بها السيّاح والزوار حيث تمر على أهم وأبرز المعالم التُّرَاثية.
- تحسين جودة وكفاءة خدمات البنية التحتية الحالية وتوسيع طاقتها الاستيعابية، بما يحقق متطلبات التنميّةالسِّيَاحِيّة.
- إنشاء نفق خدمي خرساني للبنية التحتية تحت الأرض في المواقع التُّرَاثية يحمل جميع التمديدات الخاصة بشبكات السلامة (إطفاء الحريق)، وتمديدات شبكة المياه، والكهرباء، وشبكة الصرف الصحي؛ لتسهيل عملية الصيانة، وضمان عدم الإضرار بأحجار الرصف، وعدم تشويه المباني.

الأبعاد الاجتِماعِيّة والثقافيّة:

- توفير فرص عمل للسكان المحليّين، وتحسين مستوى الدخل.
- تحسين الوضع المعيشي للسكان من خلال تشجيعهم على المهن والصناعات التقليدية، والعمل في المنشآت الاستثمارية.
- الحفاظ على خصوصية المناطق السكنية الخاصة، وعدم إنشاء الخدمات السِّيَاحِيّة فيها.
- منع إقامة المشروعات الاستثمارية في المواقع التُّرَاثية المهمة للمجتمع من أجل الحفاظ على أسلوب حياة السكان وعاداتهم وتقاليدهم.
- تشجيع النشاط السياحيّ في المواقع التُّرَاثية، بما يتلاءم مع عادات وتقاليد المجتمع.
- رفع المستوى التعليمي والثقافيّ والصحي لسكان المواقع التُّرَاثية.

- الحفاظ على النسيج الاجتماعي المتجانس، وتقوية الروابط الاجتِماعِيّة.
- توفير قروض مُيسرة، وإعفاءات ضريبية للسكان لصيانة منازلهم التُّرَاثية والحفاظ على الأنشطة التُّرَاثية.

الأبعاد التنظيمية والقانونية:

- تطوير الهيكل الإداري للهيئات والجهات المسؤولة عن التُّرَاث، والاستفادة من الخبرات الأجنبية في تطوير كوادرها الفنية.
- صياغة القاعدة القانونية لحماية التُّرَاث الثقافيّ من قرارات، ومعايير، وأُسُس تنظم عمليات الحفاظ والاستثمار.
- وضع الأُطر التشريعية والقانونية لحماية مواقع التُّرَاث الثقافيّ، والحفاظ عليها.
- إعداد السجل الوطني للمباني التُّرَاثية في المواقع التُّرَاثية، وذلك بعد توزيعها إلى فئات مختلفة.
- إعادة النظر في القوانين والتشريعات الخاصة بالبناء والإسكان في المواقع التُّرَاثية بما يتناسب مع الحفاظ على الموارد التُّرَاثية والحضاريّة.
- التنسيق بين الجهات المعنية بالسياحة والتُّرَاث.
- تشجيع القطاع الخاص للتوسع في تطوير المواقع التُّرَاثية، والدخول في مشروعات استثمارية في الجوانب التُّرَاثية.
- ضرورة استملاك الحكومة للمباني التُّرَاثية المهجورة، والأبنية ذات القيمة التُّرَاثية والتاريخية المميزة، ومن ثم عرضها على القطاع الخاص؛ بُغية ترميمها، وإعادة إحيائها، واستثمارها في النشاط السياحيّ.

الأبعاد الاقتصاديّة:

- العمل على تشجيع الحرف اليدوية والصناعات التقليدية وتنميتها والمحافظة عليها، وتعظيم الاستفادة منها بوصفها قطاعاً اقتصادياً فاعلاً.
- توفير قروض مُيسّرة، وتشجيع السكان المحليّين لإقامة المشروعات التُّرَاثية وإعطائهم الأولوية.
- تنفيذ برامج دعائية لتشجيع النشاط التجاري، من حيث قيام المهرجانات، والمعارض، والندوات المهتمة بالتُّرَاث الشعبي، والحرف التقليدية، والمنتجات اليدوية.
- بناء نشاط استثماري اقتصادي متكامل ومتوازن في المواقع التُّرَاثية متضمناً توظيف المباني القديمة لاستثمارات متنوعة (خدمية – حرفية - ترفيهية – ثقافيّة) من دون حصرها على نوع واحد من النشاط التجاري.
- تشجيع أصحاب العمل، والسكان المحليّين وحفزهم للاستثمار في المشروعات السِّيَاحِيّة.
- البحث عن مصادر تمويل دولي للمشاريع الاستثمارية التُّرَاثية من خلال الاتصال بالهيئات والمنظمات الدولية المعنية بالحفاظ على التُّرَاث.
- إجراء دراسات لتقدير الجدوى الاقتصاديّة للمشروعات الاستثمارية التُّرَاثية، وعرضها لرجال الأعمال والمستثمرين، والسكان المحليّين.

الأبعاد السِّيَاحِيّة:

- العمل على تكامل المشروعات الاستثمارية السِّيَاحِيّة، بحيث تُشكِّل منظومة متكاملة من الفنادق، والمطاعم، والمقاهي، والمتاحف، والخدمات الترفيهية، والثقافيّة.
- استقطاب الحركة السِّيَاحِيّة، لتجربة التُّرَاث ودعم المشاريع الاستثمارية التُّرَاثية.

- إعداد المخططات العُمْرَانيّة لمشروعات التنميّةالسِّيَاحِيّة في إطار الضوابط التي تراعي خصوصية الطابع العُمْرَانيّ والتُّرَاثي.
- إلزامية إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي، إلى جانب دراسة الجدوى الفنية والمالية للمشروعات الاستثمارية السِّيَاحِيّة.
- تحديد القدرة الاستيعابية من حيث أعداد السيّاح الوافدين في المواقع التُّرَاثية؛ تفادياً للازدحامات المرورية، وحتى لا يؤثر ذلك على البيئة من جهة، وعلى السيّاح من جهة أخرى، فيجدون بيئة جاذبة توفر لهم الخدمات والأنشطة.
- تطوير وسائل وأساليب الترويج والتسويق السياحيّ للموارد التُّرَاثية في الأسواق السِّيَاحِيّة الدولية، والإقليمية، والمحليّة، من خلال رسم خطط وبرامج لحملات ترويجية هادفة.
- رفع قدرات وكفاءات العمالة المحليّة للعمل في المشروعات الاستثمارية، من خلال الاهتمام بالتأهيل والتدريب السياحيّ للعاملين، والسكان المحليّين.
- الارتقاء بمستوى جودة الخدمات السِّيَاحِيّة.
- الاهتمام بالأنشطة السِّيَاحِيّة، وتنشيط الفعاليات الثقافيّة، والمهرجانات الوطنية.
- تطوير مقترحات لاستخدامات جديدة ومستدامة للمباني التُّرَاثية بما يخدم متطلبات التنميّةالسِّيَاحِيّة.

الوعي المجتمعي والمشاركة الشعبية:

- تنميّة وعي المجتمع في إدراك أهمّية التُّرَاث والسياحة من خلال البرامج المختلفة.
- تعزيز دور المؤسسات الإعلامية، ووسائل الإعلام في التوعية والتثقيف.
- تصميم برامج توعوية هادفة لتشجيع العلاقة الإيجابية بين أفراد المجتمع المحليّ، والسيّاح.

- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات التعليمية، والثقافيّة، والإرشادية –الدينية - في التوعية والتثقيف السياحيّ والتُّرَاثي.
- تشجيع المشاركة الشعبية في النشاط السياحيّ، ودمج المجتمعات المحليّة (Local Community) في عملية التنميّةالسِّيَاحِيّة في مواقع التُّرَاث الثقافيّ؛ بما يضمن مشاركتهم الفعلية في عملية السياحة، وفوائدها.
- مراعاة التوازن بين التنميّةالسِّيَاحِيّة المستهدفة، ومتطلبات المجتمع المحليّ من خلال توسيع مجالات المشاركة، والاستفادة من السياحة للسكان المحليّين.

قائمة المراجع:

- أوموس، أحمد."الفن الصخري بالمغرب تُرَاث ثقافيّ عريق بين تحديات المحافظة ورهانات التنميّة". أبحاث الملتقى العلمي أمن وسلامة الآثار والمنشآت السِّيَاحِيّة، الرياض، 4 -6 / 8 / 2015م.
- حسنين، جليلة حسن.**التنميّةالسِّيَاحِيّة.** القاهرة: الدار الجامعية، 2006م.
- راشد، أحمد يحيى، منى حسن سليمان."الشراكة والتنميّة الحضرية المستدامة للبيئات التُّرَاثيّة بين الواقع والطموح".المؤتمر الإقليميالعربي لتحسين الظروف المعيشية من خلال التنميّة الحضرية المستدامة ، القاهرة ، 2003م.
- الزهراني، عبدالناصر عبدالرحمن. **إدارة التُّرَاث العُمْرَانيّ**. سلسلة دراسات أثرية، الرياض: الجمعية السعودية للدراسات الأثرية، 2012م.
- الشوابكة، رامي خالد فهد."إدارة المواقع التُّرَاثية وواقع الحفاظ على الموروث المعماري في الأردن". رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن: الجامعة الأردنية، 2010م.
- العراقي، علي محمد عثمان."اقتصاديات التُّرَاث: المفهوم وآليات التحليل مقاربات منهجية". **مجلة جامعة الملك سعود، السياحة والآثار،** مج 26، ع 2، (2014م): 223 -236.
- عنيزان، خديجة زبار، فاطمة زبار عنيزان."التخطيط لتنميّة السِّيَاحة الثقافيّة في العراق الواقع والتَّحَدِّيَات".المؤتمر الدولي لتطوير السِّيَاحة والفندقة، الأردن: عمان، 7 -9 يونيو 2012م، سجل الأبحاث، (2014م): 345 - 355.
- فضل الله، علي."تصميم البرامج التدريبية لحماية الآثار الإسلامية". ندوة الآثار في السعودية - حمايتها والمحافظة عليها، الرياض، المجلد الأول، (2002م): 119 - 143.
- فهد، إيزيس."تجربة الترميم والحفاظ على التُّرَاث في إيطاليا وإمكانية تطبيقها في فلسطين". رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح، 2010م.
- قسيمة، كباشي.**التجربة السودانية في إدارة التُّرَاث الثقافيّ**. الخرطوم: المروة للطباعة والنشر، 2008م.

- قندقجي، ليلى. "أثر التوظيف السياحي على البيئة العُمْرَانيّة للمدينة القديمة - مثال مدينة حلب". ندوة التُّرَاثالعُمْرَانيّ في المدن العربية بين المحافظة والمعاصرة، سوريا: حمص، (2001م): 117 -138.
- الكيتاني، سعيد بن سليم.التُّرَاث الثقافيّ والإنسان والتنميّة، مجلة تواصل، ع13، عمّان، (2010م): 72 -75.
- اللحام، نسرين رفيق.**التخطيط السياحيّ للمناطق التُّرَاثية باستخدام تقنية الآثار البيئيّة**.القاهرة:دار النيل للنشر والتوزيع، 2007م.
- المالكي، قبيلة فارس. **الإبداعات العُمْرَانيّة والمِعْمارية العربية: الحفاظ - الصيانة - إعادة التأهيل**، ط1، الأردن:مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2011م.
- مصطفى، بسام محمد."اقتصاديات إعادة التوظيف ودورها في الحفاظ على المباني الأثرية والمناطق التاريخية". المؤتمر الدولي الأول للتُّرَاث العُمْرَانيّ في الدول الإسلامية، سجل الأبحاث، الرياض،(2010م): 939 -966.
- مصطفى، يونسي."دور وأهمية السياحة في تحقيق التنميّة الاقتصاديّة والاجتِماعيّة : حالة الجزائر". **مجلة دراسات وأبحاث،** ع 13،جامعة الجلفة، الجزائر، (2013م)، 223 -238.
- النجار، مصطفى."إسهام السِّيَاحة في الاقتصاد العالميّ". جريدة الأهرام ، 2012م.
- نور الدين، محمد عماد."الحفاظ على التُّرَاث العُمْرَانيّ في المدينة الإسلامية القديمة، دروس مستفادة من تجارب سابقة". المؤتمر الدولي الأول للتُّرَاثالعُمْرَانيّ في الدول الإسلامية، الرياض، (2010م): 705 -725.
- الهياجي، ياسر هاشم عماد."إدارة مواقع الجذب السياحيّ التُّرَاثية: مدينة صنْعَاء القديمة أنموذجاً". رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: جامعة الملك سعود، 2014م.
- اليونسكو. **توصية بشأن صون الفولكلور**. الدورة الخامسة والعشرون، باريس، 1989م.
- اليونسكو. **اتفاقية بشأن حماية التُّرَاث الثقافيّ غير المادي**. الدورة الثانية والثلاثون، باريس، 2003م.

- Hewison, R. The Heritage Industry- Britain in a Climate of Decline, Methuen, London, 1987.
- Lipe, W. Value and Meaning in Cultural Resource, Cambridge University Press, London, 1984.

Sakr, M.. "The Role and Significance of Eco-Tourism". Cairo: Forum on Ecologies in Egypt, 2000.

Elshimy, Hisham. "Towards new approach of tourism development of historical sites". Biza: 4th International Urban Design Conference, Italy Organized by WIT, Uk, 2011.

- Anthony, Bigio; Guido, Licciardi. "The Urban Rehabilitation of Medinas". The World Bank, No. 9, 2010.
- Aref, Fariborz; Gill, Sarjit; Aref, Farshid, Tourism development in local communities: As a community development approach, Journal of American Science, 6, 2010, pp. 155 - 161.
- Myers, Donna; Megha, Budruk; Kathleen, L. Andereck, Stakeholder Involvement in Destination Level Sustainable Tourism Indicator Development: The Case of a Southwestern U.S. Mining Town, Quality-of-Life Community Indicators for Parks, Recreation and Tourism Management, Social Indicators Research Series (book), Volume 43, Springer, 2011.
- World Tourism Organization (UNWTO): Annual Report, Madrid, Spain, 2014.

International Council on Monuments and Sites (ICOMOS), International Cultural Tourism Charter: Principles And Guidelines For Managing Tourism At Places Of Cultural And Heritage Significance, 2002.